الهدف
كل الحقيقة للجماهير
مجلة سياسية عربية
AL-HADAF — SAT. 22-3-1975 — No. 295 — VOL. 6 — السنة السادسة — العدد ٢٩٥ — ١٢ آذار ١٩٧٥

مسلف

مؤتمر القمة الاول لمنظمة البلدان المصدّرة للنفط
بين طرح المطلوب والحصول على الممكن

رَجعيات النفط دافعت عن مصَالح الامبرياليّة على حسَاب مصَالح شعوبهَا والشعوبُ الاخرَى

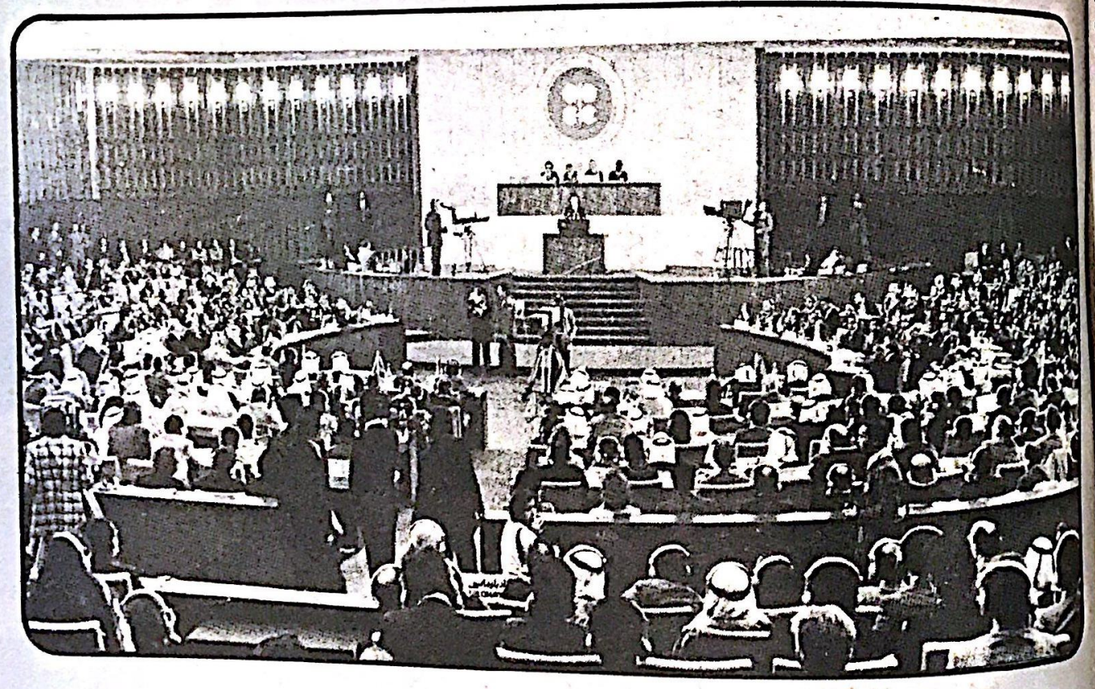

الجزائر — من عدنان بدر

سبق هذا المؤتمر سلسلة من الاجتماعات لوزراء الخارجية والنفط والمالية للدول الاعضاء ، بدات في فيينا ثم انتقلت الى الجزائر حيث تحولت الى اجتماعات لمؤتمر القمة المذكور .

وقبل الدخول في تفاصيل المناقشات التي دارت في ذلك المؤتمر ، والنتائج التي توصل اليها ، لا بد من وقفة سريعة امام الجو الذي احاط بهذا اللقاء الذي يحصل للمرة الاولى في تاريخ « الاوبك » ..

وحدة القوى الوطنيّة ونضالاتها الجماهيرية شرط أساسي لانتزاع المكاسب والانتصارات !

لقد حددت الجبهة الشعبية في البحرين (١) موقفها الواضح من هذه القضية . حيث رات في المجلس . « ان السلطة العشائرية لن تتنازل بمحض ارادتها اختيارها للشعب ، ولن تسلمه زمام اموره بل تريد من هذا المجلس ان يعطيها الشرعية في حكمها العشائري ويبارك الخطوات التي تقوم بها بالاضافة الى تدجين وتضليل العناصر الوطنية والديمقراطية حتى تحصر صراعها في المجلس «الوطني» تحت راية التسليم بحكمها العشائري

ان هذا المجلس وسيلة من وسائل النظام لتحقيق حدة الصراع والحقد المشروع الذي تحمله الجماهير لهذا النظام المقيت ، الذي يتناقض ووعيها السياسي وطموحها لحكم وطني ديمقراطي »

الوضع الراهن :

والان وبعد مضي اكثر من عام على تجربة المجلس، واكثر من ثلاثة اعوام على « الاستقلال » ماذا يمكن استقراءه من تجربة هذه السنوات .

في البدء لا بد لنا ان نؤكد على ان مناقشة الوضع الراهن على ضوء تحديد موقف من المجلس فقط هو تبسيط كبير للمسالة وحصرا لها في اطار ضيق جدا . ان الاسلوب الصحيح هو اعتبار المجلس وكافة المؤسسات التي خرجت بعد عام ١٩٧١ ، جزء من عملية ترتيب الاوضاع السياسية في البلاد . وان هذه المؤسسات والدساتير والقوانين تحددها ولا شك نوعية القوى الطبقية المهيمنة على الاقتصاد الوطني والقابضة على مقاليد الامور السياسية في البلاد .

لهذا يصبح من الضروري استعراض ما انجزته السلطات في بحر هذه الاعوام :

فعلى الصعيد الاقتصادي تمادت السلطة اكثر في تسليم الاقتصاد الوطني الى الاحتكارات الاجنبية وزايدت على مثيلاتها في الامارات بتشجيع الرساميل الاجنبية دون ادنى قيود ولا ضمانات . واصبحت البلاد بلدا للبرجوازية الكومبرادور والملاكين العقاريين، ووحدت الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة والفئات الشعبية المسحوقة ان موجة الغلاء تتزايد بشكل لا معقول ، وان ايجارات السكن تتزايد مع تزايد قوات الاحتلال الامريكي والشركات الاجنبية وان استيراد الايدي العاملة يهدف بالاساس الى خنقها واجبارها على الرضوخ للشروط المجحفة للعمل مع الاحتكارات ، ورغم تزايد العائدات التي وصلت الى اكثر من ١١٥ مليون دينار وتدفق المساعدات السعودية والرجعية الاخرى ، فان المواطن يشعر بانه لا يجني من وراء هذا الانفتاح الا الغلاء والمصاعب الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة .

على الصعيد السياسي :

لم تنفذ الحكومة اي من التزاماتها التي قطعتها عن نفسها ، فما زالت ، مزاولة النشاط السياسي يعد جريمة ولعل مواد قانون امن الدولة ، تتحدث بنفسها عن مدى الحريات العامة التي اعطتها السلطات :

فالمادة الاولى تقول :

«اذا قامت دلائل جدية على ان شخصا اتى من الاعمال او الاموال او قام بنشاط او اتصالات داخل البلاد او خارجها مما يعد اخلالا بالامن الداخلي او الخارجي للبلاد او بالمصالح الدينية والقومية للدولة او بنظامها الاساسي او الاجتماعي او الاقتصادي او يعد من قبيل الفتنة التي تؤثر او من المحتمل ان تؤثر على العلاقات القائمة بين الشعب والحكومة او بين المؤسسات المختلفة للدولة او بين فئات الشعب او بين العاملين بالمؤسسات والشركات او كان من شانها ان تساعد على القيام باعمال تخريبية او دعايات هدامة او نشر المبادىء الالحادية جاز لوزير الداخلية ان يامر بالقبض عليه وايداعه احد سجون البحرين وتفتيش سكنه ومحل عمله واتخاذ اي اجراء يراه ضروريا لجمع الدلائل واستكمال التحريات » .

« وفي هذا المجال يمكننا ان نتطرق الى قضية المجلس . لا شك ان جلسات المجلس اصبحت مجالا تنفس فئات معينة من المواطنين فيه عن حقدها وتناقضها مع السلطة. لكن حدود هذا التعبير لا تتعدى الصالة التي تعقد فيها الجلسات . ولم يستطع اي من التكتلات في المجلس اقرار امر لا تباركه الحكومة او تقف ضده . ولم يستطع ان يفشل اي مشروع تقدمت به الحكومة . والاسوا من ذلك ان الحكومة تستغل اقرار اي مشروع تتقدم به للتشدق واعتباره مقر من السلطة التشريعية في البلاد ، التي كانت تجانبه تماما عندما جددت اتفاقية القاعدة العسكرية مع الولايات المتحدة ، ولم يؤخذ رايها عند اصدار او تطبيق قانون «امن الدولة» ، ولم تستطع ان ترغم « هندرسن » على اطلاق المعتقلين السياسيين الذي قبض عليهم في فترة كانت قاعة المجلس يحتد فيها النقاش حول الحريات العامة ، وحرية الصحافة ... الخ . وما زالت الحكومة مصرة على اعتقالهم على الرغم من كل احتجاجات بعض النواب في المجلس . ومع هذا فان وزير الخارجية البحراني لم يتورع عن القول بان ال خليفة « لا تعترف الا بالسلطة التشريعية الممثلة في الاعضاء المحترمين اعضاء المجلس وهم يمثلون -المواطنين ! »

اما على صعيد الحركة العمالية ، فقد اصبحت هي العدو الاساسي للسلطة العميلة في البحرين . ذلك ان مطلب تشكيل النقابة ما زال مرفوضا عندها ومن المحرمات . كما ان من الجلي ان المؤامرة التي تحاول السلطة تنفيذها الان من خلال تسهيل امور الهجرة الى البلاد . فمن اغرب العجائب ان نستورد البحرين عمالا باكستانيين ومن مختلف البلدان العربية في الوقت الذي تتبع سياسة تطفيشية لنهريب العمال المحليين . ان هذه السياسة ترمي الى تفكيك الطبقة العاملة وتفتيت صفوفها اسوة بالفئات العمالية الاخرى في مناطق الخليج .

وامام هذه الاوضاع يبرز سؤال هام وكبير : ما العمل وما هي متطلبات ومهام المرحلة ؟

امام الهجمة الامبريالية الرجعية الشرسة التي تشنها السلطة على الجماهير والقوى الوطنية . فان كافة القوى مطالبة برص صفوفها وتوحيد جهودها وشن نضالاتها تحت راية جبهة متحدة لا يقتصر العمل فيها على القوى الوطنية بل تشمل حتى العناصر الوطنية .

ان مثل هذه الجبهة لا يمكن ان تنبثق بشكل مفاجيء او عفوي ، وانما بالعمل المشترك والنضالات المبرمجة . وهنا ياتي دور القوى الوطنية في البحث عن نقاط اللقاء وتاكيدها والعمل على التخفيف من التناقضات الثانوية . ولا شك ان طبيعة الاوضاع في البحرين وتصاعد الصدام بين الشارع البحراني والحكومة ، كل هذه الامور تفتح آفاقا واسعة امام القوى الوطنية ، اذا ما استطاعت ان تضع نصب عينيها مثل هذه المهمة .

وهنا لا بد وان نؤكد ، ان ولادة هذه الاداة النضالية لا شك يستغرق وقتا ، ولكن هذا لا يعني الانتظار ، بل يجب البدء في وضع اللبنات الاولى في صرح الوحدة الوطنية ...

ومن المهم ان نعي ان الوحدة الوطنية لا تعني مطلقا تجميد الاختلاف في وجهات النظر بين مختلف الاتجاهات السياسية ، حيث ان لكل منها رؤياها المتباينة وتحليلاتها المختلفة للاوضاع السياسية ، بل ان الوحدة تاتي من خلال الافكار ، ومن خلال الحوارات الواسعة والمسؤولة والجادة بينها ..

وحدة نضالات المنظمات الجماهيرية :

ويمكن اعتبار هذه المنظمات قاعدة هرم الوحدة الوطنية ، وحجر الزاوية فيها . فمن خلال العمل الموحد داخل هذه المنظمات تتبلور افاق وسبل العمل من اجل الوصول للوحدة الوطنية . وفي هذا المجال يجب التاكيد على ضرورة واهمية وحدة الطبقة العاملة البحرانية والتي اصبح لها دورا متزايدا في نضال الجماهير البحرانية . ومن اجل تحقيق ذلك لا بد من اقتلاع كل الحشائش الضارة التي نبتت على طريق هذه الوحدة ، وتعيق السير فيه بخطى حثيثة ومسؤولة .

ان الاوضاع في البحرين تتطور بشكل سريع ومتلاحق ، وعلى القوى الوطنية ان تقف بجد امام مسؤولياتها التاريخية تجاه هذه الاوضاع ، وان تحدد بشكل واضح اعداء الجماهير الاساسيين ، وتبرز التناقض الرئيسي الذي تميزه هذه الاوضاع ، وانطلاقا من ذلك تبدا مسيرة المواجهة تحت راية موحدة ، وضمن برنامج سياسي محدد .

(١) — بيان اصدرته الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في اكتوبر ١٩٧٣